يعتبره باحثو التاريخ السياسي تجسيدا لديمقراطية الفعل وإنجازا يختزل حضارة أمة في صندوق الاقتراع

يـــوم الـ٢٧ من أبريل.. محطة فارقة في حياة اليمنيين

■ .. مع إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بزغ فجر الديمقراطية في اليمن وبصورة عصرية لم يأت بها أي تطور أو متغير عالمي وإن كانت قد تجلت بمفهومها الحديث سياسيا وفكريا واجتماعيا وحزبيا إلا أنها امتداد من جذورها الحضارية والإنسانية في بلد الإيمان والحكمة بلد الشورى الأول في مواطئ الحضارات الإنسانية فقد تعاقبت عصور الحكم في اليمن منذ الأزل على المبدأ الديمقراطي وإن اختلفت مسمياته.

لكن العصر الحديث رغم تطور وسائله الحياتية التعقدية كشف عن قدرة اليمنيين على تخطي الصعاب الديموغرافية والإيديولوجية وأبرز نموذج ناجح لديمقراطية يترجمها الفعل لا التنظير ابتداء من انتخاب مجلس الشعب التأسيسي لرئيس يمثل البلاد في لحظات حرجة اتسمت بالاغتيالات والانقلابات في عام ١٩٧٨م ومن حينها تبلورت رؤى الحوار والاشتراك في رسم ملامح التعاطي الحضاري مع القضايا الخلافية حقن إراقة الدماء وصولا إلى الاتفاق وإعلان الوحدة اليمنية التي مثلت مبتدأ التحول الديمقراطي في اليمن الحبيب وتوجت بيوم السابع والعشرين من إبريل يوم الديمقراطية عند اليمنيين فماذا يعني هذا اليوم الخالد لمسيرة العمل الديمقراطي في تاريخ اليمن وحقبه المتعاقبة في هذه المادة الوثائقية سنجيب على هذا السؤال من أرشيف العمل السياسي والديمقراطي لدى الباحثين والساسة والتاريخيين.

إعداد/
محمد محمد إبراهيم

تأصيل تاريخي

في مقال نشر بعنوان (الديمقراطية في اليمن ليست ناشئة) أصل فيه الجذور الأولى للديمقراطية في اليمن يقول المفكر الباحث اليمني في مجال العلوم السياسية الدكتور مطهر علي العثربي: يتجاهل البعض الجذور التاريخية للتجربة الديمقراطية في اليمن وعندما يتحدث عن التاريخ السياسي لليمن لا تدفعه الموضوعية العلمية أو الإنصاف ليقول بأن اليمنيين صنّاع حضارة وهم أول الشعوب التي مارست الديمقراطية الشوروية ولولا أن القرآن الكريم قد سجل لليمنيين ذلك في قوله تعالى على لسان ملكة اليمن:«قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون» صدق الله العظيم.

نعم.. تلك الحضارة اليمنية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ تسجل السبق العلمي للتطبيق الواقعي للديمقراطية ولإبنكرها إلا حاقد جاحد لايتصف بالموضوعية ولايُعتدّ به في الأمانة العلمية ،نحن نقرأ لكثير من المتحاملين على التاريخ اليمني الذين تجردوا من الأمانة العلمية وابتعدوا عن الموضوعية ،ولكن ينبغي أن ينبري رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه فيقولون الحقيقة.

وأضاف الباحث العثربي: إن التباهي بالديمقراطية الغربية واليونانية لاتسنده حقائق علمية موضوعية فالديمقراطية اليونانية كانت ديمقراطية ناقصة لأنها محصورة في الرجال دون النساء والأحرار دون العبيد، وقد أطلق عليها ديمقراطية الأبوين اليونانيين فقط ،أما الديمقراطية الغربية المعاصرة فإنها حديثة العهد ولايمكن أن تكون جذورها التاريخية موازية للجذور التاريخية للديمقراطية في اليمن ،لأن اليمن سبق كل المجتمعات في التطبيق العملي بآلاف السنين حتى جاء الدين الإسلامي الحنيف الذي جاء متمماً لمكارم الأخلاق وجاء بالشورى وهو التداول السلمي للسلطة عبر المشاركة السياسية الشعبية التي شهدت اليمن تطوراً كبيراً في هذا الاتجاه لايمكن أن يزايد عليه أحد.

ولئن كانت الديمقراطية الناشئة في العالم الثالث قد فرضت هذا المصطلح على تلك الدول المتخلفة فإن ذلك المصطلح ينبغي أن يستثنى منه اليمن لأنه مدرسة تاريخية في الديمقراطية ومن يقل غير ذلك فهو جاهل بالتاريخ السياسي القديم والمعاصر وأنصحه بالعودة إلى ذلك التاريخ فهو المدرسة التي ينبغي أن ينهل منها كل من يريد الحديث عن الديمقراطية ولايجوز التقليل من شأن التأصيل للديمقراطية في اليمن .. نأمل أن يدرك الباحثون ذلك بإذن الله" (١)

د:علي العثربي:
اليمن مدرسة تاريخية في الديمقراطية ومن يقول غير ذلك فهو جاهل بالتاريخ السياسي القديم والمعاصر

تتبع مرحلي

وفي دراسة أكاديمية تاريخية مطولة معنونة بـ"المشاركة السياسية في اليمن في الفترة من ١٩٦٢م إلى ٢٠٠٧م"(٢) قال الدكتور علي مطهر العثربي: "إن تتبع تطور المشاركة السياسية عبر مراحل التاريخ الطويل سيعطي صوراً مختلفة عن المشاركة السياسية التي خضعت خلالها لطوارق الزمان والمكان في تلك المراحل، إذ إن الموقع الجغرافي لليمن المتميز بطول شريطه الساحلي المطل على البحر الأحمر من الغرب والبحر العربي والمحيط الهندي من الجنوب قد شكل حلقة إتصال وتواصل بين الحضارات في أوروبا الشرقية والغربية وبات مؤثراً ومتأثراً بما يحدث من متغيرات في العالم من حوله بحكم الاتصال التجاري، رغم العزلة التي عاشها اليمن في عهد الإمامة، وأعطت الدراسة في التاريخ القديم صورتين متناقضتين تماماً للمشاركة السياسية في اليمن سجلها القرآن الكريم، الصورة الأولى كانت مشرقة، وحققت الأمن والاستقرار وهي صورة المشاركة السياسية والشعبية في عهد الإمامة"

وأعطت الدراسة في التاريخ القديم صورتين متناقضتين تماما للمشاركة السياسية في اليمن سجلها القرآن الكريم، الثورة الأولى كانت مشرقة، وحققت الأمن والاستقرار وهي صورة المشاركة السياسية والشعبية في عهد ملكة اليمن في دولة سبأ التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى على لسان ملكة اليمن" قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون" صدق الله العظيم، إذ ركزت الدراسة على نتائج هذه المشاركة لتبين أهمية مبدأ المشاركة السياسية في حياة الأمم، أما الصورة الثانية فكانت قاتمة بسبب احتكار الحاكم للسلطة ومنع المشاركة السياسية، بل ومحاولة تغييبها بالقوة ومصادرة لرأي الشعب، وقدمت الدراسة عرضا لنتائج هذه الصورة التي عرضت البلاد والعباد للخطر، إذ كان من أبرز نتائجها انهيار سد مأرب العظيم، وهجرة القبائل من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها والاحتلال الحبشي لليمن، وذلك في عهد الملك ذو نواس الحميري الذي كان قد اعتنق اليهودية وتشدد لها وحفر الأخاديد لحرق كل من لم يؤمن باليهودية اليهودية وقدمتها الدراسة كعبرة وعضة تاريخية ينبغي على اليمنيين عدم نسيانها"

وركزت الدراسة على تطوير المشاركة السياسة لدى مفكري الثورة اليمنية الذين قادوا حركة التنوير مستفيدين مما تعرفوا عليه في الخارج سواء عبر البعثات الدراسية في كل من العراق ومصر أو النفي والهجرة إلى باكستان وبريطانيا وبلدان المهجر الأخرى منذ بداية الأربعينيات في القرن الماضي وحتى اندلاع الثورة في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م ثم إن الدراسة تتبعت مراحل وتطور المشاركة السياسية والشعبية ومحاولة القوى التقليدية السيطرة وتغييبها خلال تلك الفترة، وما شهدته اليمن من الصراع بين قوى الحداثة والتقليدية بل إن الدراسة قدمت مشهداً لنتائج غياب المشاركة السياسية والشعبية في السبعينيات من القرن الماضي عقب قيام الثورة اليمنية بهدف المطالبة بالمشاركة الشعبية، ونتائج تلك الحوارات التي كان من أبرزها الدساتير التي ظهرت سواء المؤقتة أو الدائمة أو الإعلانات الدستورية خلال فترات الحوارات التي كانت في بعض الأوقات فكرية وفي أخرى بالبندقية والمدفع، وقدمت الدراسة صوراً متعددة للمشهد السياسي للمشاركة السياسية وغيابها في بعض مراحل التاريخ السياسي في اليمن المعاصر الذي كان سبباً رئيسياً في عدم الاستقرار(٣)

كما أن الدراسة، ركزت على الفترة من ١٧ يوليو ١٩٧٨م إلى ٢٠٠٧م وهي الفترة التي تميزت بظهور حالة من التوازن والمرونة بين قبول القوى التقليدية بجزء من التحديث وتنازل قوى الحداثة عن بعض مطالب التحديث، الأمر الذي يؤكد أن الحداثة لم تكن مطلبا فتوياً وإنما ضرورة حياتية تفرضها متغيرات العصر وتقترن بدرجة الوعي السياسي للشعوب، وإن محاولة تغييبها يؤدي إلى الانتكاسه وتوقف حركة الإسهام في تطور الحياة الإنسانية والحضارية.

ولقد أفردت الدارسة مساحة واسعة للفترة من ١٧ يوليو ١٩٧٨م إلى ٢٠٠٧م تتبعت خلالها المراحل العملية للمشاركة السياسية والشعبية والأسباب العملية والموضوعية للأمن والاستقرار الذي شهدته اليمن في تلك الفترة ووقفت الدراسة أمام الفكر الاستراتيجي لعلي عبدالله صالح الذي من خلاله استطاع إنجاز أعظم أهداف الثورة اليمنية (إعادة تحقيق وحدة شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م) بالطرق السليمة، وبينت الدراسة الدور البارز للقوى السياسية التي أسهمت في إنجاح الفكر الاستراتيجي لعلي عبدالله صالح الذي أعتمد على مبدأ الحوار وإشراك كافة القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية، وكيفية الديمقراطية وحرية التعبير على رأس الخيارات الوجودية التي توافق واتفق عليها اليمنيون شمالاً وجنوباً سابقا .. معتبراً أن سقوط هذا الخيار العظيم من شأنه أن يؤثر تلقائياً على الوحدة .

ويضيف : " لذلك يحرص الجميع اليوم في الوقت الذي أصبح فيه هذين الخيارين بعد مرور السنوات منذ ذلك التاريخ كلاً لا يقبل التجزئة.. على دوام الديمقراطية باعتبارها الحل الناجح المجرب لأي تغيير سياسي، ثقافي، اقتصادي، معرفي، اجتماعي، حداثي طلائعي بعيداً عن الدماء والروابع ، التمردات والانقلابات ".

ويتابع الدكتور عبد السلام الكبسي قائلا :" إن ذلك اليوم لجدير بأن يكون يوماً تاريخياً مشهوداً لإعلانه عهداً جديداً مستقبلياً خال من كل ضغائن الماضي وصراعات الإيديولوجيا، فقد أغلقت الملفات فلا تخوين ، ولا مزايدات ، ولا مؤامرات ولا مكايدات ".

ويضيف الدكتور الكبسي "ولأن لكل تجربة في إطار الظروف الراعية لها مشكلاتها فقد مرت تجربة الوحدة بأزمة لم يسع طرف من الأطراف إلى البحث عن حل للتجاوز فكانت حرب صيف ١٩٩٤ تحت دعاوى كثيرة كان الشعب المنتصر في تلك الدعاوى في استمرار الوحدة والديمقراطية".

ويستطرد الدكتور الكبسي قائلا :" ما زال الشعب كل يوم باستمرار الديمقراطية وتقاليدها الجديدة فيه إلى حد أن أتيحت الفرصة للمواطنات كما هي للمواطنين في الانتخابات الرئاسية في الوقت الذي لم يكن يتصور الوطن أن يأتي يوم تعلن – مجرد الإعلان – فيه مواطنة يمنية حقها في الترشح لرئاسة اليمن ".

ويعتبر أن "ما يحدث في اليمن على صعيد الديمقراطية يعد من الإنجازات التي يجب الحفاظ عليها وتوريثها للأجيال القادمة، لأنها الطريق الوحيد الذي يعلن عند سلوكه ،اليمنيون – كل اليمنيين – ثقافة الحوار ، والمحبة ، التسامح والحكمة ".(٥)

شراكة في السلطة

وترى الدكتورة/بلقيس أبو إصبع أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء أن ٢٧ من إبريل سيظل محفورا في ذاكرة اليمنيين لأنه شهد أول انتخابات في ظل التعددية السياسية والحزبية كما شهد أول ممارسة ديمقراطية في ظل الوحدة خرج فيها الشعب اليمني ليختار ممثلة في البرلمان .

وتؤكد أبو أصبع أن "حقيقة الديمقراطية تجسدت داخل المجتمع اليمني في هذا اليوم عبر ما أفرزته نتائج هذه الانتخابات من شراكة في السلطة من خلال الائتلاف السياسي المكون من أحزاب المؤتمر ،الإصلاح ،الاشتراكي والذين شكلوا معا الحكومة الائتلافية في تلك الفترة" .

وتضيف " وفي الدول التي تنتهج الممارسات الديمقراطية تمثل الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية وهي الأساس لأي نظام ديمقراطي وقد امتدت هذه الممارسة في اليمن لتشمل الانتخابات الرئاسية ولتوصل المبدأ الحقيقي للنهج الديمقراطي وهو التداول السلمي للسلطة" .

وتلفت الدكتورة بلقيس إلى عمق الأثر الذي أحدثه الـ٢٧ من ابريل كنهاية للصراع السياسي في اليمن .. مدللة على ذلك بذكر الأسباب التي ترى أنها أدت إلى التحول الديمقراطي الذي بدأ يسير نحوه اليمن بالقول " كان هناك أسباب عديدة للتحولات الديمقراطية في اليمن داخلية وخارجية فعلى المستوى الداخلي كانت أهم أسباب هذه التحولات هي الصراعات التي كان يعيشها اليمن قبل الوحدة حيث كانت من أهم أسباب التحولات الديمقراطية وقيام الدولة اليمنية.. وجاءت الوحدة التي أتت بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية لتنهي جزءا كبيرا من هذه الصراعات والقضاء عليها وأصبح خيار الشعب اليمني هو الحوار والتفاوض بعيدا عن الصراعات التي كانت تتجاذبه في الماضي.

وتضيف مبينة الضمانات لإنهاء الصراع السياسي والتي توفرت كثمرة من ثمار النهج الديمقراطي " إن وجود مؤسسات سياسية منتخبة من الشعب ووجود ديمقراطية حقيقية تجسدت في الانتخابات البرلمانية والرئاسة المختلفة وكون الشعب هو المشارك الحقيقي في هذه الديمقراطية كل هذه ضمانات تحمي الشعب اليمني من الانجرار نحو العنف وقد استطاعات اليمن بممارستها الديمقراطية اجتياز الكثير من الصعوبات والعقبات وان تحضى باستقرار سياسي منذ قيام الوحدة حتى الآن "

وتؤكد الدكتورة بلقيس "أن التجربة الديمقراطية اليمنية ناجحة ومتفردة على مستوى الوطن العربي تماما كما هي تجربة رائدة في المنطقة والعالم العربي بشهادة الآخرين والدول الأخرى .

وتقول :" اليمن سائر على هذه الممارسة وفي الطريق إلى ممارسات أكبر من خلال ما نسمعه يتداول الآن حول تعديل وتطوير قانون السلطة المحلية وغيرها ،فكل هذا المظاهر والإجراءات والممارسات تجذر وتؤسس للممارسة الديمقراطية لدى الشعب اليمني لتنتقل اليمن من مرحلة التحولات الديمقراطية الى مرحلة ترسيخ واستقرار النظام الديمقراطي" (٦)

د: عبدالسلام الكبسي:
ما يحدث في اليمن على صعيد الديمقراطية يعد من الإنجازات التي يجب الحفاظ عليها وتوريثها للأجيال القادمة

محطات انتخابية

وكان أول إنجاز للديمقراطية اليمنية بعد إعلان قيام الجمهورية اليمنية هو الاستفتاء الشعبي على دستور دولة الوحدة الذي نص على أن يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية بهدف التبادل السلمي للسلطة، وكفل للمواطنين اليمنيين، الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنياً ونقابيا ، وكذا الحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية... حيث شهدت البلاد منذ الـ٢٢مايو ١٩٩٠م حراكا سياسيا واجتماعيا وثقافيا فاعلا ، تمخض عنه ظهور عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات السياسية فضلا عن المنظمات الجماهيرية والتكوينات النقابية والمهنية والثقافية والاجتماعية والعلمية..إذ يوجد حاليا في الساحة اليمنية ٢٢حزبا وتنظيما سياسيا و أكثر من ٤٤٠٠ جمعية ومنظمة غير حكومية بالإضافة الى حوالي ١٧٠ مطبوعة من الصحف والمجلات الرسمية والحزبية والأهلية.

وحصل الدستور الذي انزل للاستفتاء يومي ١٥و١٦ مايو ١٩٩١م على تأييد (٩٨,٣في المائة)من إجمالي الذين أدلوا بآرائهم في الاستفتاء البالغين (٧٨٨ر٢٦٤ر١) مستفتياً، وهو ما يمثل (٧ر٧٢في المائة) من المسجلين آنذاك في جداول الاستفتاء البالغ عددهم (١٤٦ر٨٩٠ر٨) ناخباً ونأخبة.

وخاض اليمنيون منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ثلاث دورات انتخابية نيابية عامة على أساس حزبي تعددي ، كان آخرها في ابريل ٢٠٠٣م ، بالإضافة إلى دورة انتخابية رئاسية وأخرى محلية. (٧)

٢٧ابريل ٩٣ يوم الديمقراطية

وسيظل السابع والعشرين من ابريل ١٩٩٣م يوما خالدا في ذاكرة الشعب اليمني ، باعتباره " يوم الديمقراطية في اليمن " ، حيث شهدت اليوم في ذلك اليوم أول انتخابات تشريعية تنافسية على أساس حزبي في تاريخ البلاد، شارك فيها كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، فيما بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو (٢٠) امرأة.

وأرتفع عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين للانتخابات التشريعية التي جرت في ابريل ١٩٩٧م إلى (٤ر٤٣٧ر٧٢٨) ناخباً ونأخبة، منهم(١ر٣٠٤ر٥٥٠) ناخبة.

وتنافس في تلك الانتخابات/١١/ حزبا وتنظيماً سياسيا في مقدمتها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، فيما أعلنت أربعة أحزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعتها لهذه الانتخابات.

وحصد المؤتمر الشعبي العام في هذه الانتخابات (١٨٧) مقعداً في المجلس النيابي بنسبة (٦٢٪) والتجمع اليمني للإصلاح (٥٣) مقعداً بنسبة(١٨ ٪) والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ٣/٪ مقاعد بنسبة (١ ٪) وحزب البعث القومي مقعدان ، وحصل المستقلون على بقية مقاعد مجلس النواب.

وفي ضوء هذه النتيجة شكل المؤتمر الشعبي العام، الحكومة بمفرده لحصوله على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان .

الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م.. القرار للشعب

ولأول مرة في تاريخ النظام السياسي في اليمن توجه الناخبون في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٩٩م إلى صناديق الاقتراع لإدلاء بأصواتهم لاختيار رئيس للجمهورية في انتخابات تنافسية حرة ومباشرة بعد أن تقدم لخوض التنافس على منصب الرئاسة في هذه الانتخابات ٢٤/ مواطناً يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين.ولم يحظ بتزكية مجلس النواب لخوض الانتخابات الرئاسية التنافسية سوى مرشحين فقط هما الأخ/ علي عبد الله صالح مرشحا عن المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني للمعارضة، والأخ/ نجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلا ... وبلغ عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين في هذه الانتخابات (١١٩ر٦٠٠ر٥) ناخباً ونأخبة ، فيما بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم (٩٤١ر٧٧٢ر٣) ناخباً ونأخبة بنسبة (٣٧ر٦٧في المائة).

وحصل الأخ علي عبد الله صالح على (٧٩٥ر٥٨٣ر٣) صوتاً بنسبة (٢٠ر٩٦في المائة) ، ليفوز بمنصب رئيس الجمهورية بينما حصل المرشح الآخر الأخ/ نجيب قحطان الشعبي على (٤٣٣ر١٤١)صوتاً بنسبة (٨٠ر٣في المائة) من إجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات. (٩)

الانتخابات المحلية ٢٠٠١م..استكمال للبناء المؤسسي

ومع مطلع عام ٢٠٠١م شهدت اليمن حدثا ديمقراطيا وإنجازا وطنيا مهما في إطار التوجه السياسي لاستكمال البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة الشأن المحلي متمثلاً بإجراء أول انتخابات للمجالس المحلية في العشرين من فبراير٢٠٠١م، حيث توجه الناخبون في هذا اليوم إلى (٢٣٥١) مركزاً انتخابياً في عموم مديريات الجمهورية لاختيار ممثليهم في المجالس المحلية للمحافظات والمديريات من بين(٢٣٩٤٧) مرشحاً ومرشحة يتنافسون على (٧١٠٤) مقعداً هي قوام المجالس المحلية في المحافظات والمديريات.

وفاز المؤتمر الشعبي العام بأغلبية المقاعد في تلك الانتخابات، يليه التجمع اليمني للإصلاح ثم المستقلين فالحزب الاشتراكي اليمني وبقية أحزاب المعارضة.

كما شارك الناخبون في الوقت نفسه في الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي تزامن إجراؤه مع انتخابات المجالس المحلية.

وصوت بالموافقة على التعديلات الدستورية الذي حصل على ١٩٪ بواقع ٥٦ مقعداً.

فيما حصل المستقلون على نسبة ١٦٪ بواقع ٤٨ مقعداً، واستحوذت خمسة أحزاب أخرى على الـ ٣٪ الباقية من عدد المقاعد وهي (الحزب الوحدوي الناصري وحزب البعث وحزب الحق وحزب التصحيح الناصري والحزب الناصري الديمقراطي). (٨)

انتخابات ابريل ١٩٩٧م.. ترسيخ للنهج الديمقراطي

وشكل إجراء الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في موعدها القانوني المحدد في السابع والعشرين من ابريل ١٩٩٧م ، حدثا بارزا عكس جدية التوجه السياسي للدولة نحو تعزيز وترسيخ النهج الديمقراطي القائم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة .

وتمت هذه العملية وفقاً لقانون جديد للانتخابات نص على ضرورة أن يكون لكل مرشح مستقل أو حزبا سياسيا رمزا انتخابيا يميزه عن غيره من المرشحين المستقلين أو مرشحي الأحزاب الأخرى .

وبلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات (١٣١١) مرشحاً من الذكور منهم (٧٥٤) مرشحاً يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية و (٥٥٧) مرشحاً مستقلاً ، فيما بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو (٢٠) امرأة.

وأرتفع عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين للانتخابات التشريعية التي جرت في ابريل ١٩٩٧م إلى (٤ر٤٣٧ر٧٢٨) ناخباً ونأخبة، منهم(١ر٣٠٤ر٥٥٠) ناخبة.

وتنافس في تلك الانتخابات/١١/ حزبا وتنظيماً سياسيا في مقدمتها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، فيما أعلنت أربعة أحزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعتها لهذه الانتخابات.

وحصد المؤتمر الشعبي العام في هذه الانتخابات (١٨٧) مقعداً في المجلس النيابي بنسبة (٦٢٪) والتجمع اليمني للإصلاح (٥٣) مقعداً بنسبة(١٨ ٪) والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ٣/٪ مقاعد بنسبة (١ ٪) وحزب البعث القومي مقعدان ، وحصل المستقلون على بقية مقاعد مجلس النواب.

وفي ضوء هذه النتيجة شكل المؤتمر الشعبي العام، الحكومة بمفرده لحصوله على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان .

د: بلقيس أبو أصبع
٢٧إبريل سيظل محفورا في ذاكرة اليمنيين لأنه شهد أول انتخابات في ظل التعددية السياسية والحزبية كما شهد أول ممارسة ديمقراطية في ظل الوحدة

الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م..يوم شهد له العالم

وفي العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م أستقبل اليمنيون حدثا ديمقراطيا جديد وهاما ،تمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تتزامن مع احتفالات شعبنا بأعياد الثورة المباركة...

وفي هذه الانتخابات التاريخية بلغ إجمالي عدد المسجلين ٩ ملايين و ٢٤٨ ألفا و ٤٥٦ ووصل إجمالي عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٦ ملايين و٢٥ ألفا و ٨١٨ نسبة المشاركة ٦٥ر١٥ ٪ وإجمالي عدد الأصوات الصحيحة ٥ ملايين و ٣٧٧ألفا و ٣٣٨ وإجمالي عدد الأصوات الباطلة ٦٤٨ ألفا و ٥٨٠ اسم المرشح وعدد الأصوات التي حصل عليها المرشح ونسبة ما حصل على إجمالي عدد الأصوات الصحيحة.. حصل المرشح علي عبدالله صالح على ٤ ملايين و ١٤٩ ألفا و ٦٧٣ وبنسبة ٧٧ر٧٧ في المائة. فيما حصل ياسين عبده سعيد نعمان على ٢١ ألفا و ٦٤٢ وبنسبة ٤٠ ر٠ في المائة.. وحصل أحمد عبدالله المجيدي ٨ آلاف و ٣٢٤ وبنسبة ١٥ر٠ في المائة. وفيصل بن شملان مليون و ١٧٣ ألفا و ٧٥ وبنسبة ٢١ر٨٢ في المائة.. أما المرشح فتحي محمد العزب ٢٤ ألفا و ٥٢٤ وبنسبة ٤٦ر٠ في المائة إجمالي عدد الأصوات الذي حصل عليها المرشحون ٥ ملايين و ٣٧٧ ألفا و ٣٣٨ .

وتعد هذه الانتخابات الثانية من نوعها في البلاد ، والاستحقاق الانتخابي السادس الذي يشهده اليمن منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م، والتي ارتبط قيامها بانتهاج النظام الديمقراطي على قاعدة التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة والتعبير ومشاركة المرأة وحماية حقوق الإنسان في خطوة غير مسبوقة في المنطقة. (١٢)

ففي تقريرها الأولي الصادر في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، وصفت "لجنة مراقبة الانتخابات" التابعة للاتحاد الأوروبي الانتخابات بأنها كانت "منافسة سياسية مفتوحة وفعلية"، قال ليس كامبل، مدير برنامج الشرق الأوسط في "المعهد الديموقراطي الوطني": "بعد مراقبة التطورات الديموقراطية في الشرق الأوسط طوال عشر سنوات، ربّما كانت هذه الانتخابات الأكثر شأناً حتّى الآن". يلقي تقريرصادر عن "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" الضوء على القيود المفروضة على حرّية الصحافة. (١٣).

(٢٧ر٠١٨ر٢) ناخبا وناخبة أي بنسبة(٩١ر٧٢) في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم في عملية الاستفتاء.

وتضمنت التعديلات الدستورية تعديل صبغ /١٣/ مادة من الدستور واستبدال نص مادة منه بثلاث مواد تتعلق بمجلس الشورى ، وإلغاء مادتين منه وإضافة ثلاث مواد جديدة تتعلق الأولى بحماية البيئة ، والثانية بسريان مدة الرئاسة التي نصت عليها التعديلات الجديدة وهي سبع سنوات بدلا عن خمس سنوات.

وتتعلق المادة الثالثة بسريان مدة مجلس النواب التي أصبحت ست سنوات بدلا عن أربع سنوات. (١٠)

الانتخابات البرلمانية الثالثة ٢٠٠٣م

وبموجب نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية أصبحت فترة السنتين المضافة إلى مدة مجلس النواب سارية على مجلس النواب القائم وقت إقرار تلك التعديلات الدستورية ، والتي كانت ستنتهي في السابع والعشرين من ابريل٢٠٠١م.

لذلك أجريت الدورة الثالثة للانتخابات التشريعية في موعدها الدستوري الجديد في السابع والعشرين من ابريل ٢٠٠٣م.

وجاءت تلك الانتخابات على اثر قيام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء،باعتبارها الجهة المستقلة والمحايدة المخولة بإدارة العملية الانتخابية بإجراء عملية قيد وتسجيل جديدة لجميع الناخبين شهدتها البلاد في أكتوبر العام ٢٠٠٢م واستهدفت إخراج سجل انتخابي جديد خال من الخروقات والتجاوزات ، ليصبح أساساً يعتمد عليه في كافة العمليات الانتخابية المقبلة.

وكان سبق إجراء عملية القيد والتسجيل إعادة تقسيم المديريات والدوائر الانتخابية إلى دوائر محلية بلغ عددها / ٥٦٢١/ دائرة انتخابية محلية وفق معايير موضوعية تقوم على مراعاة الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية.

وخاض تلك الانتخابات ٢١حزبا وتنظيما سياسيا ، بما في ذلك الأحزاب والتنظيمات السياسية التي قاطعت الانتخابات التشريعية التي جرت في ابريل ١٩٩٧م ، تنافس فيها(١٣٩٦) مرشحا بينهم إحدى عشر مرشحة.

فيما بلغ عدد المرشحين من الأحزاب والتنظيمات السياسية (٩٩١) مرشحاً ومرشحة، وعدد المستقلين (٤٠٥) مرشحين ومرشحات.

وشارك في انتخابات ابريل ٢٠٠٣م (٢٠٥ر٢٠٢ر٦) ناخبا وناخبة ، بنسبة ٥٨ر٧٦٪ من إجمالي المسجلين في جداول قيد الناخبين والبالغ عددهم (٥١٤ر٩٧ر٨) ناخبا ونأخبة.

وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز المؤتمر الشعبي العام وحصوله على ٢٢٩مقعدا بنسبة ٦٧ر٦٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب ، والتجمع اليمني للإصلاح على ٤٥ مقعدا بنسبة ١٤ر٩٥٪ والحزب الاشتراكي اليمني على ٧ مقاعد بنسبة ٢ر٣٣٪ والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصر على ثلاثة مقاعد بنسبة ١٪ فقط وحصل المستقلون على ١٤ مقعد بنسبة ٤ر٦٥٪ .

وقد أشاد المراقبون بهذه الانتخابات ووصفوها بأنها كانت حرة ونزيهة وعادلة. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية أنها كانت مبنية على مبادئ الاقتراع الدولية والانتخاب المباشر .

وأشارت في بيان لها في الثاني من مايو ٢٠٠٣م إلى أن هذه الانتخابات تميزت بالإقبال الكبير من الناخبين ، ونسبة المشاركة المتزايدة بشكل ملحوظ للنساء الناخبات مقارنة بأخر دورة انتخابية برلمانية عام ١٩٩٧م. (١١)

الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م..يوم شهد له العالم

وفي العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م أستقبل اليمنيون حدثا ديمقراطيا جديد وهاما ،تمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تتزامن مع احتفالات شعبنا بأعياد الثورة المباركة...

وفي هذه الانتخابات التاريخية بلغ إجمالي عدد المسجلين ٩ ملايين و ٢٤٨ ألفا و ٤٥٦ ووصل إجمالي عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٦ ملايين و٢٥ ألفا و ٨١٨ نسبة المشاركة ٦٥ر١٥ ٪ وإجمالي عدد الأصوات الصحيحة ٥ ملايين و ٣٧٧ألفا و ٣٣٨ وإجمالي عدد الأصوات الباطلة ٦٤٨ ألفا و ٥٨٠ اسم المرشح وعدد الأصوات التي حصل عليها المرشح ونسبة ما حصل على إجمالي عدد الأصوات الصحيحة.. حصل المرشح علي عبدالله صالح على ٤ ملايين و ١٤٩ ألفا و ٦٧٣ وبنسبة ٧٧ر٧٧ في المائة. فيما حصل ياسين عبده سعيد نعمان على ٢١ ألفا و ٦٤٢ وبنسبة ٤٠ ر٠ في المائة.. وحصل أحمد عبدالله المجيدي ٨ آلاف و ٣٢٤ وبنسبة ١٥ر٠ في المائة. وفيصل بن شملان مليون و ١٧٣ ألفا و ٧٥ وبنسبة ٢١ر٨٢ في المائة.. أما المرشح فتحي محمد العزب ٢٤ ألفا و ٥٢٤ وبنسبة ٤٦ر٠ في المائة إجمالي عدد الأصوات الذي حصل عليها المرشحون ٥ ملايين و ٣٧٧ ألفا و ٣٣٨ .

وتعد هذه الانتخابات الثانية من نوعها في البلاد ، والاستحقاق الانتخابي السادس الذي يشهده اليمن منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م، والتي ارتبط قيامها بانتهاج النظام الديمقراطي على قاعدة التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة والتعبير ومشاركة المرأة وحماية حقوق الإنسان في خطوة غير مسبوقة في المنطقة. (١٢)

ففي تقريرها الأولي الصادر في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، وصفت "لجنة مراقبة الانتخابات" التابعة للاتحاد الأوروبي الانتخابات بأنها كانت "منافسة سياسية مفتوحة وفعلية"، قال ليس كامبل، مدير برنامج الشرق الأوسط في "المعهد الديموقراطي الوطني": "بعد مراقبة التطورات الديموقراطية في الشرق الأوسط طوال عشر سنوات، ربّما كانت هذه الانتخابات الأكثر شأناً حتّى الآن". يلقي تقريرصادر عن "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" الضوء على القيود المفروضة على حرّية الصحافة. (١٣).

الهوامش:

١– الديمقراطية في اليمن ليست ناشئة مقال للدكتور علي مطهر العثربي نشر في صحيفة الجمهورية في الثلاث